التقرير الإستراتيجي اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩

التقرير الإستراتيجي لشهر اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩

المقدمة

شهد شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام الحالي، مجموعةً من التطورات الاستراتيجية على مستوى القضية الفلسطينية، داخلياً وخارجياً، تباينت في تنوع موضوعاتها، وتعدد تشعباتها، ولكنّها بالمجمل كان لها أثراً على القضية الفلسطينية بشكلٍ أو آخر.

فتنوعت تلك التطورات ما بين استمرارٍ لسرقة أموال الفلسطينيين من إسرائيل ومحاربة للاقتصاد الفلسطيني، وتوالٍ للتسريبات عن صفقة القرن التي تنوي التهام ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وتزايدٍ للاستيطان، ودعم أمريكي لإسرائيل.

وسيتم من خلال هذا التقرير تناول أبرز الملفات الاستراتيجية سابقة الذكر، والتي أخذت صداً وحصل عليها تطورات عدة:

أولاً: ما يتعلق بالجانب الفلسطيني

١. حول ما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية

في مستهل اجتماع الرئيس الفلسطيني باللجنة المركزية لحركة فتح، أعرب الرئيس الفلسطيني عن ضرورة توجه الفلسطينيين لعقد انتخابات فلسطينية يتم من خلالها إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي بعد سنواتٍ طوال على غياب الانتخابات عن الساحة الفلسطينية،[١] وفي تطورات ملف الانتخابات توجهت لجنة الانتخابات المركزية ممثلة برئيسها حنا ناصر إلى قطاع غزة للتوافق على الانتخابات التي يتم التشاور بشأنها، حيث أعلنت حركة حماس جهوزيتها للمشاركة في الانتخابات، وأتى إعلان حماس بعد تصريحات الرئيس عباس التي أعلن فيها أنَّ حواراً سيبدأ مع حركة حماس وكل التنظيمات تحضيراً للانتخابات العامة، من دون تحديد موعدٍ لها، وقد حضر اللقاء الذي جمع رئيس لجنة الانتخابات حنا نصر، ممثلو الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، حيث أعربت حركة حماس عن نيتها وسعيها لجعل الانتخابات رافعةً لتصويب مسارات استراتيجية في تاريخ الشعب الفلسطيني، وأنَّها جاهزة للاحتكام إلى الشعب ورأيه.

وفي تعليق أطراف مسئولة عن ملف الانتخابات فإنَّ الرئيس الفلسطيني رحب بمواقف الأطراف الفلسطينية حول الانتخابات، منوهاً إلى ضرورة أن تجري الانتخابات في الضفة وغزة والقدس، ولذلك تتابع اللجان المعنية مع كافة الأطراف ضرورة التوصل في النهاية لإنجاح ملف الانتخابات، حيث تتابع لجنتين من تنفيذية المنظمة، ومركزية فتح ملف الانتخابات مع الجهات المعنية.[٢]

---

[١] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، ٢٠١٩/١٠/١

[٢] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٢٠١٩/١٠/٦

٢. استلام جزء من أموال المقاصة الفلسطينية

استأنفت الحكومة الفلسطينية استلام جزء من أموال المقاصة المحتجزة لد إسرائيل منذ قرابة ثمانية شهور، لأسباب ارتبطت بتضييقيات مالية إسرائيلية بحق عوائل الأسرى والشهداء، كشفت مصادر في إعلام العدو "الإسرائيلي" أن قرار الاحتلال خصم نسبة من أموال المقاصة التي يحوّلها إلى السلطة الفلسطينية، بحيث تساوي النسبة ذاتها نسبة المعاشات التي تصرفها السلطة للأسرى والشهداء لا يزال ساري المفعول.

وقالت القناة "١٣" العبرية، نقلًا عن مسؤول صهيوني، أن المبلغ الذي ستفرج عنه سلطات الاحتلال، والذي يعادل مليارا و٨٠٠ مليون شيكل (٥١٨ مليون دولار)، هو جزء من أصل ٣ مليارات شيكل للسلطة الفلسطينية لدى الاحتلال.

وقال رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ، إنه التقى بوزير مالية الاحتلال، واتفق معه على تحويل دفعة مالية من مستحقات السلطة المحتجزة لدى الاحتلال، مع التأكيد أن الاخلاف بشأن رواتب عائلات الأسرى والشهداء بقي قائمًا. وبيّن الشيخ أنه تم الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة بين الاحتلال والسلطة، لبحث جميع القضايا والتي ستبدأ عملها يوم الأحد القادم.

وأضاف الشيخ "تم الاتفاق على تحويل دفعه من مستحقات السلطة المالية."مبينًا أن "الخلاف بقي قائما على رواتب عائلات الاسرى والشهداء وإصرارنا على دفع مستحقاتهم مهما كان الثمن."

وقال الإعلام العبري إن القرار جاء بعد رفض استمر عدة أشهر، حيث وافقت السلطة الفلسطينية على تسلم مستحقاتها المالية من "إسرائيل."ويُعد ذلك تراجعًا في موقف السلطة الفلسطينية التي أكدت مرارًا على رفض استلام أموال المقاصة منقوصة ومخصومٌ منها أموال الشهداء والأسرى.

وأكد ذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرّة، حيث قال يؤكد "عدم القبول باستلام أموال المقاصة التي تحتجزها إسرائيل منقوصة". وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية قال سابقًا إن استلامنا الأموال المنقوصة يعني اعترافًا بالادعاء "الإسرائيلي" بأن هذه الأموال تدفع لتمويل الإرهاب، ما سيجلب عواقب قانونية على السلطة الوطنية والنظام البنكي الفلسطيني.

وتشهد السلطة الفلسطينيّة أزمة ماليّة خانقة، وسط مخاوف من انهيارها، بفعل قرار الاحتلال خصم عشرات ملايين الشواكل من أموال المقاصة، بقيمة تُساوي المخصصات التي تدفعها السلطة لعوائل الأسرى والشهداء. وقررت سلطات الاحتلال تطبيق هذا القرار بتاريخ ١٧ فبراير، ما يعني اقتطاع ٥٠٢ مليون و٦٩٧ ألف شيكل (تُعادل ١٣٨ مليون دولار)، تزعم "إسرائيل" أنها تعادل رواتب أسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين.[٣]

٣. مساعٍ فلسطينية متواصلة للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال

منذ أزمتها المالية المتواصلة بعد أن اقتطع الاحتلال الإسرائيلي مبالغ كبيرة من المقاصة الفلسطينية وحتى اللحظة، والسلطة الفلسطينية تبحث عن مخارج لحل أزمتها، خاصةً في ظل التراجع الاقتصادي الملموس

[٣] صحيفة الاقتصادي، ٢٠١٩/١٠/٧ أنظر الرابط: http://www.aliqtisadi.ps/article/71195/%D8%B4%D8%AD-

الذي طرأ على الشارع الفلسطيني نتيجة القرصنة الإسرائيلية للأموال الفلسطينية، حيث تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٠,٩% بعد أن كان ٣% في الأعوام السابقة.

في العام الماضي تم تشكيل لجنة فلسطينية تبحث في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي وذلك في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٨، حيث اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال دورته ٣٠ والتي عقدت في رام الله، قراراً بتشكيل لجنة لمتابعة العلاقات الرسمية مع الاحتلال، ومن أبرزها موضوع الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال. ومع تولي رئيس الوزراء الفلسطيني محمد شتية رئاسة الوزراء الفلسطينية أعلن تفعيل خطة الانفكاك الاقتصادي. ومن ذلك سعي وزارة الصحة الفلسطينية، إلى إيقاف التحويلات الطبية إلى إسرائيل، حيث أنه ومع أن ١٧ في المئة فقط من المرضى الفلسطينيين يجري تحويلهم إلى مستشفيات إسرائيلية، فقد بلغت قيمة الكلفة الإجمالية لعلاجهم عام ٢٠١٧ حوالى ١٣٩ مليون شيكل، أي ما يعادل ٣٢,٣ في المئة من التكلفة الإجمالية للعلاج خارج مرافق وزارة الصحة. ويبلغ متوسط تكلفة علاج المريض الواحد في المستشفيات الإسرائيلية حوالى ٨,٥٥٨ شيكل، في حين لا توجد أرقام أو إحصاءات حول التكلفة الحقيقية في مصر أو الأردن.

الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الفلسطينية أسامة النجار تحدث إلى عن التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية قائلاً "كانت تُكلف خزينة الدولة ما يقارب الـ ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وبعد قرار وقف التحويلات الطبية، خُفّض المبلغ لأكثر من النصف، والحالات التي كان يجري تحويلها إلى المستشفيات الإسرائيلية يُعالج جزء منها في المستشفيات الفلسطينية، وما لا يوجد علاج له يُحوّل إلى مستشفيات الأردن ومصر، بعد الاتفاق معهما على ذلك، بتكلفة أقل من المستشفيات الإسرائيلية. وسنشهد العام المقبل انخفاضاً أكبر في فاتورة التحويلات الطبية مقارنة بالعام الحالي والماضي".

وفي ظل اقتطاع إسرائيل نصف مليار شيكل من عائدات الضرائب الفلسطينية (أموال المقاصة) منذ بداية العام الحالي، يأتي قرار السلطة وقف التحويلات الطبية إلى إسرائيل وتحويلها إلى دول عربية كمصر والأردن ودول أخرى، سياسياً يسعى إلى الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل.

وفي ضوء استمرار "الهيمنة" الإسرائيلية ومحدودية المصادر، وضعف قدرة القطاعين الخاص والعام على خلق واقع أفضل للفلسطينيين، هناك إجماع فلسطيني على أهمية الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، على أن يكون ضمن أولويات واضحة مدروسة وتدريجية، وبما يتوافق مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي يسعى إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة القادرة على ردع إسرائيل عن "انتهاكاتها الاقتصادية ضد السلطة الفلسطينية". ومع ذلك يرى اقتصاديون أن "الانفكاك يحتاج لسنوات وسنوات من العمل الجاد والحقيقي". وفي هذا الشأن، قال المحلل الاقتصادي نصر عبد الكريم إن "الأزمة الاقتصادية التي تمر بها السلطة الفلسطينية أكبر بكثير من أزمة المقاصة، فالأزمة المالية هي أزمة بدأت منذ عامين، وتحتاج لأكثر من عام للتعافي منها، وحل مشكلة الضرائب لا يعني حل مشكلة الاقتصاد الفلسطيني، التي تملك إسرائيل مفاتيحه."

خطط ومشاريع وانفكاك مرتقب عن إسرائيل، يجري الحديث عنه بقوة على الصعيد الفلسطيني والإقليمي وحتى الدولي. ففي الوقت الذي أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني عن خطط واستراتيجيات وطنية، أكدت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" في تقرير لها صدر أخيراً، أن "فلسطين تعيش أزمة إنسانية غير مسبوقة، وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وصلت إلى نقطة الانهيار، في حين تدفع أزمة المقاصة مع إسرائيل المالية العامة الفلسطينية صوب انهيار وشيك.

إسرائيل قامت عام ٢٠١٩ بخصم مبلغ ١١,٥ مليون دولار شهرياً من إيرادات المقاصة الفلسطينية (١٣٨ مليون دولار سنوياً)، والحكومة الفلسطينية ردت على ذلك برفض استلام أي شيء أقل من كامل مبالغ الإيرادات الضريبية المستحقة لها. وبسبب حرمان الحكومة الفلسطينية من ثلثي الإيرادات الضريبية، فقد اضطُرت إلى التكيف من طريق تخفيضات مؤلمة للمساعدات الاجتماعية، ودفع ٥٠ في المئة فقط من رواتب موظفي القطاع العام.[٤]

٤. إسرائيل والاستيلاء على مناطق ج، وتهويد الضفة الغربية

تابعت السلطة الوطنية الفلسطينية اتهاماتها لإسرائيل مهددة بالتوجه إلى منظمات ومحاكم دولية في سبيل إيقاف إسرائيل عن ضمها وسيطرتها على مناطق ج، والذي يعتبر استهدافاً غير مسبوق في سعي إسرائيل لتهويد الضفة الغربية والسيطرة عليها، شرعت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ببسط سيطرتها على كامل الأراضي الفلسطينية، واعتمدت سلسلة من السياسات الهادفة إلى تضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ بهدف تهجيرهم وطردهم من أرضهم، ومن هذه السياسات، هدم منازل المواطنين الفلسطينيين، ورفض إصدار تراخيص بناء جديدة لهم رغم حاجتهم المساسة والمتزايدة، منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية، دون حسيب أو رقيب.

تعد المناطق المصنفة (C) حسب اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مربع الاستهداف الأبرز في عمليات هدم المباني الفلسطينية التي تعتمدها سلطات الاحتلال، والتي تشكل ما نسبته ٦١% من المساحة الكلية للضفة الغربية، بحجّة أنها أقيمت خلافًا لأحكام المخطّطات الهيكلية الإسرائيلية؛ حيث يتوجب على الفلسطينيين القاطنين فيها الحصول على التراخيص اللازمة من الإدارة المدنية الإسرائيلية للبناء واستصلاح الأراضي لأي غرض كان؛ وفي المقابل تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اتخاذ قرارات بمصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين لبناء المزيد من الوحدات السكنية الاستيطانية، وتخصيص المزيد من الميزانيات والمنح، وتعطي العديد من الامتيازات لتحقيق ذلك. وحسب تقارير "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" التابع لهيئة الأمم المتحدة "أوتشا": بلغت نسبة مناطق النفوذ في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في نهاية العام ٢٠١٨، حوالي ١٠% من مساحة الضفة الغربية؛ فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي ١٨% من مساحة الضفة الغربية. وتُظهر معطيات ما تسمى "الإدارة المدنيّة" الإسرائيلية أنّه منذ بداية العام ٢٠٠٠ حتى منتصف العام ٢٠١٦ قدّم الفلسطينيون لمكاتب التخطيط الإسرائيلية ٥٤٧٥ طلبًا لاستصدار رخص بناء؛ وافقت على ٢٢٦ طلبًا منها؛ أي نحو ٤% فقط تمّت المصادقة عليها؛ ونتيجة لذلك ونظرًا للحاجة الماسة يلجأ الفلسطينيون إلى بناء منازلهم في المنطقة (C) دون ترخيص؛ وبذلك يُفرض عليهم العيش مهدّدين دائمًا بهدم منازلهم. وعلى سبيل المثال: صادقت ما تسمى "الادارة المدنية" عام ٢٠١٤ على ٩ طلبات لتصاريح البناء فقط؛ وفي عام ٢٠١٥ صادقت على ٧ طلبات؛ وفي العام ٢٠١٥ صادقت على ٣٧ طلبًا؛ فيما أصدرت في نفس الفترة ٢٠٠٠ قرار هدم بحق مبان فلسطينية، نُفذ منها ٩٨٣ عملية هدم؛ وتقدر اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل أنه في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و٢٠١٥، قامت إسرائيل بهدم ٤٨٤٨٨ مبنىً فلسطينيًا.

[٤] اندبندنت عربية، ٢٠١٩/١٠/١٤

ترفض الإدارة المدنية إعداد خرائط هيكلية لمعظم البلدات الفلسطينية في المناطق المصنفة c أو المصادقة عليها. وحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة " بتسيلم" حتى شهر أيلول من العام ٢٠١٨ قُدم ١٠٢ مخططًا هيكليًا لأجل المصادقة عليها من قبل الجهات المختصة بالتخطيط في الإدارة المدنية؛ إلا أنه وحتى نهاية العام نفسه، صودق على خمسة منها فقط، والتي تسري على مساحة قدرها نحو ألف دونم (وتشكل ٠,٠٣ % من مناطق C)؛ بينما تحظى المستوطنات الإسرائيلية بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالحها، وتربط بمرافق متطورة؛ ويستطيع كل مستوطن أن يصادر أي أرض فلسطينية ويستغلها كما يشاء، سواء ببناء وحدات سكنية أو بزراعتها أو الرعي فيها دون حسيب أو رقيب، وبضوء أخضر من سلطات الاحتلال التي تغض الطرف عن جرائم المستوطنين، وتوفر لهم الحماية.

ويسكن المناطق المصنفة C ما يقارب ٢٩٧ ألف فلسطيني، موزعين على ٥٣٢ تجمعًا سكانيًا حسب بيانات "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"؛ وهي تجمعات تفتقر للبنى التحتية المناسبة ومقومات الحياة الإنسانية، ومحاصرة بنحو ١٩٨ مستوطنة، و٢٢٠ بؤرة استيطانية، ويعيش فيها أكثر من ٨٢٤ ألف مستوطن. وتشير دراسة أعدها البنك الدولي أن ٦٨% من مساحة المناطق C حجزت لبناء المستوطنات الإسرائيلية؛ فيما أجيز للفلسطينيين استخدام أقل من ١% منها. وحسب تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لهيئة الأمم المتحدة "أوتشا": يحظر على الفلسطينيين الدخول إلى ما نسبته ٣٠% من المنطقة المصنفة C بحجة عدم الحصول تصريح.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٩، هُدم ما مجموعه ١٣٦ مبنًى فلسطينيًا في الضفة الغربية، من بينها ٤٨ مبنًى في القدس الشرقية، و٨٨ مبنًى في المنطقة (c)؛ ما أدى إلى تهجير ٢١٨ شخصًا، بمن فيهم ٩٧ طفلًا، و٥٧ امرأة ، حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

تأتي هذه الإجراءات الإسرائيلية لتحول دون قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية، والتي تشكل المناطق c مصدرها الرئيسي بما في ذلك المساحات المفتوحة للمزيد من عمليات البناء والبنى التحتية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر نحو ٣,٤ مليار دولّار سنويًا جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق.

وصنّف اتّفاق أوسلو مناطق الضفّة الغربيّة ٣ تصنيفات هي: A و B وC. وتقع مناطقA (وهي المناطق التي تتضمّن المراكز السكّانيّة الفلسطينيّة الرئيسيّة) تحت السيطرة الفلسطينيّة أمنيّاً وإداريّاً، وتبلغ مساحتها ١٨% من مساحة الضفّة الغربيّة؛ فيما تقع مناطق B تحت السيطرة الإداريّة الفلسطينيّة، والسيطرة الأمنيّة لإسرائيل، وتبلغ مساحتها ٢١% من مساحة الضفّة الغربيّة؛ أما مناطق C فتقع تحت السيطرة الإسرائيليّة أمنيّاً وإداريّاً، وتبلغ مساحتها ٦١% من مساحة الضفّة الغربيّة.

أعلن رئيس الوزراء الفلسطينيّ الدكتور محمّد اشتيّة خلال جلسة للحكومة في رام الله في ٢٢ تمّوز ٢٠١٩، عن وقف التعامل الفلسطينيّ مع تصنيفات المناطق في الضفّة الغربيّة التي تقسّم السيطرة الإداريّة والأمنيّة في الضفّة الغربيّة بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، والتي نصّ عليها اتّفاق أوسلو ٢ بين الطرفين في عام ١٩٩٥؛ ردّاً على قيام إسرائيل، بهدم مساكن فلسطينيّة في مناطق تخضع إلى السيطرة الإداريّة للسلطة في شرق القدس، والتي تعد أكبر عملية هدم لمنازل الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ (هدم ١٠٠ شقة سكنية بحي وادي الحمص ببلدة صور باهر بالقدس المحتلة، بعد أن أعلن عن البلدة "منطقة عسكرية مغلقة" يحظر

الدخول إليها، وبعد شرعنة محكمة الاحتلال العليا جريمة الهدم، التي مثلت عملية تطهير عرقي وعقاب وتهجير جماعي لأهالي حي وادي الحمص).

إن ما تقوم به إسرائيل من هدم لمنازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعد انتهاكًا صارخا لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني؛ حيث تحاول إسرائيل من خلال هذه السياسة الإجرامية تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه وتهجيره، وحرمانه من حقه الشرعي في العيش بأمن واستقرار.

في العام ٢٠٠٤، دعا مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني ووقف هدم المنازل الفلسطينية وفقاً لقرار رقم ١٥٤٤.
كما جاء في المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة أن: تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية- تعتبر مخالفات جسيمة للاتفاقية.
والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٨ تحرم تدمير الممتلكات؛ حيث تنص على ما يلي: يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.
ونصت المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. كما حذرت الفقرة من المادة ٢٣ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م من تدمير ممتلكات العدو أو حجزها، إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتمًا هذا التدمير أو الحجز.
والمادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المؤرخ في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفًا.

معطيات الهدم حسب السنة حسب "بيتسليم"

السنة	منازل	أشخاص فقدوا منازلهم	قاصرونفقدوا منازلهم
2019	48	129	55
2018	82	251	124
2017	100	363	201
2016	274	1,134	591
2015	125	496	287
2014	144	722	392
2013	175	528	270
2012	98	526	274
2011	150	814	385
2010	85	387	184
2009	28	218	62

2008	44	276	160
2007	47	267	126
2006	49	225	78
المجموع	**1,449**	**6,336**	**3,189**

في خطوة نادرة وماكرة، صادق المجلس الوزاريّ الإسرائيليّ المصغّر الـ"كابينت"، يوم ٣٠ تمّوز ٢٠١٩، على بناء ٧١٥ منزلاً للفلسطينيّين في المناطق المصنّفة "ج"، لكنّ خطّة البناء التي بادر إليها رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو تعطي الضوء الأخضر لبناء ٦ آلاف وحدة استيطانيّة في الضفة الغربية في الوقت ذاته. وجاء هذا القرار في محاولة لمقايضة حق بناء الفلسطيني على أرضه، ببناء المزيد من المستوطنات؛ في محاولة لتضليل العالم عبر تجميل عمليّات توسيع الاستيطان وتعميقه وشرعنته في ظل موافقات شكليّة ووعود وهميّة بالسماح للفلسطينيّ بالبناء على أرض وطنه؛ في الوقت الذي لا تملك اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) هذا الحق.[٥]

ثانياً: ما يتعلق بالشعب الفلسطيني والمقدسات

١. ٩٥% من الفلسطينيين الأسرى تعرضوا للتعذيب

في بيانٍ لنادي الأسير الفلسطيني، أكدَّ النادي على أنَّ ٩٥% من الأسرى الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم، وفي أثناء التحقيق، وبعد الزَّج بهم في المعتقلات، وأوضح النادي ٧٣ أسيراً قتلهم الاحتلال، بعد تعرضهم للتعذيب والتنكيل المتعمد منذ سنة ١٩٦٧م.

وأكّدت مؤسسات حقوقية فلسطينية، أنّ سلطات الاحتلال تمارس ٨٠ شكلا من أشكال التعذيب مع المعتقلين داخل سجونها، وفق رصدها للممارسات وأشكال التّعذيب الّتي تمارس بحق المعتقلين، ابتداء من لحظة التوقيف والاحتجاز.

جاء ذلك خلال لقاء نظّمته "الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان"، في مقرّها بمدينة غزة، حول "التعذيب في السجون الإسرائيلية"، حيث قالت منسقة وحدة المساعدة القانونية في مركز "الميزان" لحقوق الإنسان، ميرفت النحال، إن مركزها تمكن من توثيق ٨٠ شكلا من أشكال التعذيب.وبيّنت نحّال أن الجيش الإسرائيلي متورط في تعذيب المعتقلين، لحظة اعتقالهم.بدورها، قالت مديرة مركز الضمير لحقوق الإنسان، هالة القيشاوي، في كلمة لها خلال اللقاء، إن كافة المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، نصت على حماية حقوق المدنيين والمعتقلين خلال النزاعات.

وأوضحت القيشاوي أن السّلطات الإسرائيليّة تعتقل، بشكل نسبي ومتفاوت ووفق ترجيحات، ما يقدّر على الأقل بـ ٢٠ فلسطينيا يوميا، بينما تفرج عما متوسّطه ٢ تقريبا. وتابعت أنّ "هذا يعني أن معدل من يتم اعتقاله بشكل يومي، أعلى من المُفرج عنهم أو المحررين."وطالبت بضرورة توضيح الوضع القانوني

---

[٥] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

للمعتقلين الفلسطينيين وضرورة اتباع آليات جديدة، على المستويين الرسمي والشعبي، تساهم في حمايتهم من التعذيب.من جانبه، قال رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، عبد الناصر فروانة، في كلمته خلال اللقاء، إن كل فلسطيني مرّ بتجربة الاعتقال، تعرض لنوع أو أكثر من التعذيب. وتابع أنّ "منذ عام ١٩٦٧، حوالي ٧٣ أسيرا سقطوا شهداء في أقبية التحقيق الإسرائيلية."واعتبر فروانة أن "التعذيب الذي يمارس بحق المعتقلين، سياسة إسرائيلية ممنهجة وجزء ثابت في التعامل معهم". وأضاف أنّه "كما أن آلاف المعتقلين سواء الذين لا زالوا قيد الاعتقال أو المفرج عنهم، يعانون من آثار التعذيب أو من إعاقات بسببه."وطالب فروانة القيادة الفلسطينية بضرورة التوجه لـ"محكمة الجنايات الدولية، لتقديم المجرمين الإسرائيليين الذين يمارسون التعذيب بحق المعتقلين، للمحاكمة."ووفق إحصائيات رسمية صدرت عن هيئة شؤون الأسرى (تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية) فقد وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين لـ ٥٧٠٠ معتقل بينهم ٢٣٠ طفلا و٤٨ معتقلة و٥٠٠ معتقل إداري (معتقلون بلا تهمة) و١٨٠٠ مريض بينهم ٧٠٠ بحاجة لتدخل طبي عاجل[٦].

٢. إسرائيل تدرس قوانيناً تتيح لليهود التعبد بحرية في المسجد الأقصى

صرح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان بأن سلطات الاحتلال قد تتيح قريباً لليهود حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في المسجد الأقصى على حد قوله، في ظل المعطيات التي تُشير إلى ارتفاع مستمر في أعداد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك، منذ توليه المنصب سنة ٢٠١٥، وبحسب المعطيات فإنَّ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في عام ٢٠١٥ وصل إلى ١٠ ألاف مستوطن، فيما ارتفع العدد إلى ١٥ ألف مستوطن في العام ٢٠١٦، ووصل إلى ٢٥ في ٢٠١٧، و٣٥ ألف مستوطن في عام ٢٠١٨.

٣. تهديد إسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني

حذر منسق الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية "كميل أبو ركن"، السلطة الفلسطينية من عواقب وخيمة إذا لم تتوقف عن المقاطعة الاقتصادية فيما يتعلق باستيراد الأبقار والمواشي من السوق الإسرائيلية، مهدداً في بيان له، من أنَّ إسرائيل ستقدم في المدى القريب على وقف إدخال المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها، وأنها لن تسمح بوجود مقاطعة من أي نوع للمنتجات الإسرائيلية، نتيجة القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية بمقاطعة بعض المنتجات الإسرائيلية، حيث اعتبره مضراً بالاقتصاد الإسرائيلي.

وتواصل إسرائيل لسنوات استفادتها من السوق الفلسطيني حيث تحتكر الكثير من السلع التي تمنع على الفلسطينيين استيرادها، أو يتم ذلك ضمن أسعار مرتفعة، وقد جاءت التهديدات الإسرائيلية، بعد أن قررت السلطة الفلسطينية أنها ستمضي قُدماً في مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وستعمل على تشجيع الاقتصاد الفلسطيني في محاولةٍ للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي.

٤. مواصلة العدوان الإسرائيلي على الأراضي المقدسية

أكدَّ رئيس لجنة المقابر الإسلامية في القدس مصطفى أبو زهرة، تعليقاً على ما أعلن من قبل إسرائيل بشأن الانتهاء من ٢٣ مدفناً لليهود يقع أسفل تلٍ إلى الشرق من المسجد الأقصى، على أن المنطقة التي تحوي قبور

---

[٦] عرب ٤٨، ٢٠١٨/١٠/٨
https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D

اليهود المقامة على سفوح جبل الزيتون تمتد من أعلى تلك السفوح حتى وادي قدرون، حيث لم يكتف الاحتلال بما في هذه المنطقة من قبورٍ ومدافن، بل قام خلال السنوات الماضية بزرعِ قبورٍ وهمية، مدعياً أنَّها قبوراً يهودية، قديمة عُثر عليها خلال أعمال الحفر التي تجري في منطقة واسعة حول البلدة القديمة من الناحيتين الجنوبية والشرقية.

ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي

١. تنامي حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل

نشرت صحيفة هآرتس العبرية معطيات حول حجم المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" مرتكزةً على مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي. مبينة أن حجم المساعدات، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ بلغ ٣,٣ مليار دولار. ومن المتوقع أن يزيد في الفترات القادمة بنسبة ١٠% كأقصى حد، إلاَّ أنه ورغم ذلك تحصل إسرائيل على ما يقرب من ٥ مليار دولا سنوياً كمشاريع مشتركة بين البلدين.

٢. فشل "نتنياهو" في تشكيل حكومة الاحتلال

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو عن فشله في تشكيل إئتلاف حكومي بعد حوالي أربعة أسابيع من محاولاته القيام بذلك، ولذلك قرر إعادة التفويض لتشكيل حكومة لرئيس الدولة رؤوفين ريفلي.

ومن وقد قام ريفلين بتكليف رئيس حزب "أزرق أبيض"، بيني غانتس، بمهمة محاولة تشكيل إئتلاف حكومي قادر على الفوز بأكثرية في الكنيست. وقال حزب أزرق أبيض إنه مصمم على بناء "حكومة وحدة ليبرالية" وقد قال نتنياهو إنه عمل "بشكل مستمر" على مدار الأيام الـ ٢٦ الماضية لتشكيل "حكومة وحدة وطنية موسعة"، والتي كانت ستضم حزبه "الليكود" وحلفائه المتدينين والحزب المنافس أزرق أبيض، لكن من أحبط هذه المحاولات كان زعيم أزرق أبيض، غانتس.

وقال نتنياهو "هذا ما أراده الشعب، وهذا ما تحتاجه إسرائيل في ضوء التحديات الأمنية المتنامية التي تواجهها."وقال نتنياهو "خلال الأسابيع القليلة الماضية بذلت كل جهد ممكن لجلب بيني غانتس إلى طاولة المفاوضات. للأسف، رفض ذلك مرة تلو الأخرى."وكان من المقرر إنتهاء المهلة التي مُنحت لنتنياهو لتشكيل حكومة يوم الأربعاء. وسيكون أمام غانتس ٢٨ يوما لمحاولة النجاح في المهمة التي فشل بها نتنياهو. ورد يائير لابيد، رقم ٢ في حزب أزرق أبيض، على إعلان نتنياهو بعد دقائق قليلة، وقال في بيان "بيبي [نتنياهو] فشل مرة أخرى[٧]."

[٧] ذا تايم أوف إسرائيل، ٢٠١٩/١٠/٢١

- انتهى-